

د. عبدالمجيد العمري

- كيف هي علاقة الإسلام بالاقتصاد؟ وهل يقدم الإسلام ما يمكن أن نعتبره "نظرية اقتصادية"؟

الاقتصاد منتج بشري فطري تتطلبه الحياة، وهو يتوافق مع الفطرة البشرية من الحفظ والتدبير والتسيير للاستمرار والبقاء، والاسلام دين الفطرة والعدل والمساواة، ولذا يعتبر الإسلام هو الأصل والنظريات الاقتصادية الحديثة خرجت عن هذا الأصل، ومؤشرات الفشل والإخفاق والأزمات الاقتصادية الحادة دليل خروجها عن الأصل، ومن هنا يمكن القول أن للاقتصاد الإسلامي نظرية خاصة به، وهذه النظرية تقوم على أساس حفظ الموارد وتنميتها، وترشيد النفقة وتسييرها وفق مقاصد الشريعة وتقوم على أساس ما يسمى حديثاً "الاقتصاد الحقيقي" اقتصاد الإنتاج والسوق، اقتصاد ملموس يتمتع بدورة اقتصادية كاملة وواضحة المعالم، بعيداً عن اقتصاد الوهم، اقتصاد الأوراق المالية، وأذون الخزانات، وما يسمى "بخلق النقود" وتراكم الكتلة النقدية بناء على معادلات غير منطقية ولا تنطلق من قانون العرض والطلب والندرة والكثرة.

إنّ الإسلام ينظر إلى التنمية نظرة شمولية تجمع بين تطوير كل من الأرض، الموارد الطبيعية، والموارد البشري، لذلك اهتم الإسلام بالتنمية، واعتبرها عبادة لله تعالى، وجعلها من واجبات الاستخلاف، قال عز وجل: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ هود: 61.

- وإذا كان، فما دور القرآن والسنة في تشكيل هذه النظرية؟

يعتبر كتاب الله تعالى معلم هداية، مليء بالحكمة والحقائق، والقرآن ناقش قضايا الحياة والمال والتجارة والعمل والإنتاج، في سياق تكاملي عجيب، ففي مطلع سورة النساء آية 5 سمى المال "قواماً" "أموالكم التي جعل الله لكم فيها قياماً" وفي سورة العاديات آية 8 سماها خيراً "وإنه لحب الخير لشديد" وقد تنوع خطاب القرآن في تشكيل هذه النظرية من خلال، تقديس العمل والضرب في الأرض، سن تشريعات دقيقة في حفظ الحقوق والأمانات، محاربة الربا وتكديس المال، مشروعية الزكاة والنفقات للحد من الهوة بين طبقات الفقراء والأغنياء،

وضع منطلقات عامة من خلال التأكيد على مصطلحات تعتبر محورية في رسم التشريعات الخاصة، منها النهي عن الفساد في الأرض، الطغيان، ومفهوم الخلافة، والأمانة، والرقابة، والمتابعة، وتعتبر سورة يوسف أنموذجا رائعا في مواجهة الأزمات.

وتعتبر السنة النبوية المورد الخصب في تشكيل النظرية الاقتصادية ومن أهم معالمها عدم التدخل في السوق، والإبقاء على قاعدة العرض والطلب، وقد جاءت الإشارة إلى هذه العلة في قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا يبيع حاضر لباد؛ دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض. رواه مسلم، وفي تقديس العمل والإنتاج يعتبر حديث الفسيلة معلم نبوي كبير: "إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل" وهذا فيه تأصيل للحفاظ على الثروات للأجيال القادمة، فإذا يئست من ثمرة عمل فلا تترك العمل عسى أن تنفع ثمرته غيرك، ولذا كان جيل الصحابة مثلا في التفاني والعمل والإنتاج. فعن عمارة بن خزيمة بن ثابت قال: "سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي: ما يمنعك أن تغرس أرضك؟ فقال له أبي: أنا شيخ كبير أموت غدا، فقال له عمر: أعزم عليك لتغرسها؟ فلقد رأيت عمر بن الخطاب يغرسها بيده مع أبي." ينظر "الصحيحة. (1/8)"

وللمجدد الإمام ابن خلدون كلمات نيرات مضيئات لتحقيق التنمية في نظر الإسلام: "الملك لا يتم عزه إلا بالشرعية، والقيام لله بطاعته، والتصرف تحت أمره ونهيه، ولا قوام للشرعية إلا بالملك، ولا عزّ للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليفة، نصبه الرب، وجعل له قيماً، وهو الملك... فهذه ثمان كلمات حكيمة... ارتبط بعضها ببعض، وارتدت أعجازها إلى صدورهما، واتصلت في دائرة لا يتعين طرقاتها"

- وكيف جاءت حياة النبي صلى الله عليه وسلم مطبقة لنظرية الإسلام الاقتصادية أو الأسس الإسلامية في الاقتصاد؟

مارس النبي صلى الله عليه وسلم التجارة في مطلع حياته، وكان يعرف بالصادق الأمين، وكانت مكة حاضرة تجارية كبيرة، ولذا ظهرت كثير من المعاملات التي تخالف العدل والميزان،

فحارب النبي صلى الله عليه وسلم صوراً عديدة منها الغش وربما ، والمخابرة والمزابنة وبيع الثنيا، والملامسة، ومن خلال النصوص النبوية تشكل ما يسمى أسباب النهي عن البيوع، والتي ترجع إلى الضرر والغرر والجهالة والغبن والخصومة والتمايز الطبقي والاحتكار، وهذه المفاسد تتفق مع الفطر السليمة والنفوس المستقيمة.

ونظرية الاقتصاد الإسلامي لا تقوم فقط على محاربة الفساد والتكديس والربا، بل فتحت آفاق كبيرة في سن عقود وتشريعات تختلف مكاناً وزماناً، فالاقتصاد المدني كان يقوم على الزراعة، ولذا قبل النبي صلى الله عليه وسلم عقود جديدة مثل عقود السلم وبيع العرايا، وعقود الاستصناع، وهذه العقود فيها من الجهالة المغتفرة لكنها تتسم بالنفع والتكامل الاقتصادي، فبيع السلم يعتبر صيغة اقتصادية تمكن صاحب الأرض من الزراعة، وتساعد صاحب المال في توفير الإنتاج وفق شروط معينة ومحددة سلفاً، والقاعدة العامة في الشريعة الأصل في العقود الحل، لان العقود صيغ تفاهية بشرية دوافعها الاحتياج والتكامل، فإذا ظهر الضرر والفساد والربا فتمنع لما تسببه من أضرار.

- هل شهد التاريخ الإسلامي تفعيلاً وتطويراً لهذه الأسس؟

التاريخ الإسلامي مليء بالإشراقات الاقتصادية البانعة، ففي عصر الخلافة الراشدة نلاحظ الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع اعترافه بالملكية الفردية، وبيان أن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "من قُتِل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتِل دون دمه فهو شهيد، ومن قُتِل دون دينه فهو شهيد، ومن قُتِل دون أهله فهو شهيد"، لم ينسى تفعيل قانون التشارك الحياتي في ضروريات الحياة، "الناس شركاء في ثلاث: الماء والكأ والنار" ومع تقديسه الحق الفردي إلا أنه ومراعاة للمصالح العامة التي يمكن أن تضار ببعض أنماط الملكيات الخاصة، تبرز قصة بلال بن الحارث المزني جاء بلال بن الحارث المزني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقطعه أرضاً فقطعها له طويلة عريضة، فلما ولي عمر قال له: يا بلال إنك استقطعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضاً طويلة عريضة فقطعها لك، وإن رسول الله عليه السلام لم يكن يمنع شيئاً يسأله وأنت لا تطيق ما في يديك، فقال: أجل، فقال: فانظر ما قويت عليه منها فأمسكه وما لم تطق وما لم تقوى عليه فادفعه إلينا نقسمه بين المسلمين،

فقال: لا أفعل والله شيئاً أقطعنيه رسول الله، فقال عمر: والله لتفعلن، فأخذ منه ما عجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين، وبذلك تم إرساء قاعدة مهمة في مجال الاستثمار الفعال للملكيات الخاصة، جدية بالافتداء المعاصر، وهي أن لولي الأمر أن يتصرف بما يحول دون إساءة استغلال الملكيات الخاصة وإهدارها بشكل يضر بالمصلحة العامة.

- الاقتصاد المعاصر.. إلى أي مدى يقترب أو يبتعد عن فلسفة الإسلام الاقتصادية؟

يقيم الاقتصاد المعاصر مدخراته بسعر الفائدة، ويقوم النظام برمته على النظرية الرأسمالية التي تعتمد خلق النقود، وأذون الخزانات، والأوراق المالية، والتوسع في الديون، وبناء اقتصاد وهمي لا يتسم للواقع بصفة، وهذا التوسع هو الذي أوصل العالم إلى حافة الإنهيار في أزمة 2008م ولا زال العالم يعيش نفس الإيقاع، ولذا كثير من الدراسات تؤكد أن هناك أزمة حقيقية قادمة ستشل النظام الاقتصادي العالمي، فالربا عنصر خفي يساعد على التضخم، وهناك صيغ جديدة استلذها النظام الرأسمالي عمقت الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والوهمي، منها بيع الخيارات والمستقبليات، والبيع على الهامش، وتوريق الديون، وتداول الرهون ونحوها من الصيغ التي تؤسس للتضخم والاقتصاد الوهمي.

فلا شك أن هناك مسافة كبيرة بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر، وتنفاقم الأزمة أن الاقتصاد الإسلامي حتى الآن لم يصل إلى مراكز القرار العالمي، فمستوى الوعي، والحراك الفكري لا زال في بدايته.

- ما التحديات التي يفرضها الاقتصاد المعاصر على المجتمعات الإسلامية؟

هناك تحديات كثيرة يفرضها النظام الاقتصادي المعاصر، فالسياسة والاقتصاد مثل العربة والخيل، كلاهما يقود الآخر، والشعوب الإسلامي لا زالت تعاني من هيمنة سياسية، والنظم المعاصرة التي قامت في الوطن العربي والإسلامي استنسخت التجارب الغربية في الاقتصاد، فهيمنة البنك المركزي بسياسته جعلت الكثير من محاولات التغيير محدودة، فالتشريعات والنظم الربوية هي التي تسير الدولة، فبناء اقتصاد إسلامي يحتاج بالضرورة إلى قرار سياسي نابع من الإيمان بهذا الدين وصلحياته لعموم الزمان والمكان.

فالمصارف الإسلامية على سبيل المثال لا تجد نفس الامتيازات التي تحصل عليها المصارف التقليدية، وحتى الآن كثير من الصيغ الإسلامية الحديثة التي برزت في بعض الدول، مثل الصكوك والمراجحة والاستصناع والسلم لا توجد لها تشريعات خاصة لدى البنك المركزي. مع الإشارة أن هناك دول حدثت من تشريعاتها وأوجدت مناخ ملائم للتوسع في المصارف الإسلامية، مثل ماليزيا، واندونيسيا وسنغافورة.

- كيف يمكن التغلب على هذه التحديات؟

عملية التغيير تراكمية، فلا بد من حراك علمي وفكري مستمر، ولذا تجد تباين في عملية التغيير من دولة إلى أخرى، ومن المهم في نظري في هذه المرحلة بناء مراكز ومنتديات متخصصة، وإدخال مقررات الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامي إلى الجامعات العالمية، فالمجتمعات الغربية، وكذا الإسلامية التي تلوثت تؤمن بالفائدة، والربح والنفع، وفلسفة الاقتصاد الإسلامي فيها كل ذلك، بل فيها تفادي المخاطر، وتشجيع الاستثمار، وتجنب الأزمات المستقبلية، وفق أسس ومعادلات اقتصادية واضحة.

- وما دور التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، في هذا التغلب؟

التكامل الاقتصادي يعتبر نافذة كبيرة لبناء سوق اقتصادي إسلامي، فالكثلة الاقتصادية الضخمة تؤسس لتوطين الاقتصاد والمال والتجارة، فالدول الإسلامية تعتبر سلة غذائية ومواد خام جاهزة يمكن دمجها في اقتصاد واحد من خلاله يمكن فرض رؤى وفلسفة عالمية جديدة. عملية التكامل يمكن أن تكون في نقل التجارب الناجحة في الدول التي قطعت مسافة جيدة في عملية التحديث، فالصكوك الإسلامية في ماليزيا تعتبر فكرة اقتصادية واعدة يمكن استنساخها في بقية دول العالم الإسلامي، كذلك التمويل الجماعي في اندونيسيا، وتجربة سنغافورة في الوقف النقدي، وهناك تجارب في التمويل الأصغر في الهند وباكستان حرية بالدراسة والاستفادة منها، وهناك تجارب خاصة ببعض البنوك والمصارف مثل بيت التمويل الكويتي، وبنك التنمية جدة، فالتكامل عنصر مهم للانطلاق، ومن المهم البداية من حيث ما انتهى الآخرون والاستفادة من تجارب بعض الدول التي عمرها يفوق الـ 40 عاما في التحديث والتطوير.

- هل الاجتهاد الفقهي المعاصر قادر على مواكبة التطور المفاهيمي والإجرائي في الاقتصاد العالمي؟

من حيث القدرة بدون شك فالدين صالح لعموم الزمان والمكان، ويتسم بالمرونة والتعليل والتقصيد، ويبقى المهم في نظري تحديث العقلية الفقهية بالمفاهيم الاقتصادية، والجمع بين تخصص الفقه وتخصص الاقتصاد، كذا تخصص الفقه والقانون، ودمج تخصصات تكاملية حتى تكتمل الصورة ويحسن بناء تصور للقضايا المعاصرة، بما يسميه الفقهاء تحقيق المناط، كذا توقيف ما يسمى بالاجتهاد الفردي، وتشكيل مجتمعات فقهية فيها كفاءات متنوعة، وتجربة مجمع الفقه الإسلامي حرية بالتطوير والتحديث والاستنساخ لكل دول العالم.

- وما دور المجمع الفقهية في ذلك؟

شكلت مخرجات المجمع الفقهية إطار عام ضابط لكثير من القضايا المعاصرة، ويعتبر مجمع الفقه الإسلامي، كذا هيئة الأيوبي البحرين بمعايره الشرعية والمحاسبية وهيئة مجلس الخدمات الماليزي، من منجزات العصر الحديث، التي وحدت الرؤية، وأوقفت كثير من محاولات التغريب، وبنيت أساس جمع بين التعليل والتحليل، أعتبر كل ذلك ثورة علمية حديثة يجب تطويرها وتفعيلها.

- وهل يمكن بلورة اقتصاد إسلامي منفك عن الاقتصادية العالمي، لاسيما فيما يتصل بالمخالفات الشرعية فيه؟

هناك أكثر من ألف مؤسسة إسلامية سواء مصرفية، أو تكافلية، أو مؤسسات التمويل الأصغر، وهذه المؤسسات أثبتت نجاحها وهناك أطر تشريعية وقانونية تؤسس للتوسع، وتبقى إشكالية الإنفكاك بين البنك المركزي والمؤسسات الإسلامية القضية الكبرى، فلا أتصور ان يكون هناك اقتصاد إسلامي نظيف من المخالفات بدون هندسة بنك مركزي إسلامي ثم بنك إقليمي دولي إسلامي، لان عملية الارتباط وثيقة، فمحالات المسلم الابتعاد عن الربا ممكنه، لكن بناء اقتصاد اسلامي يحتاج مزيد من الوقت والحراك الفكري والثقافي.

- ما أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة التي تحتاج لاجتهاد ودراسة؟

الاقتصاد هو المناخ الخصب المتجدد، وبنظري نحتاج مزيد من الدراسات العميقة في الهندسة المالية، وتشكيل صيغ جديدة تتسم بالفاعلية والمواكبة، كذا نحتاج تقنين كثير من التشريعات

الإسلامية المعاصرة المتعلقة بالجوانب الحياتية، قانون الشركات، وقانون التجارة والجمارك والعلاقات الدولية وغيرها من القضايا الملحة.

وحتى تكون الدراسات أكثر نفعاً وفائدة نحتاج مزيد من تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر، ودمج دراسات الجدوى وتطويرها، حتى يتم تشكيل اقتصاد حركي يستهدف البنية التحتية ببعدها البشري والإنتاجي.

والله تعالى أعلم .